

## محمد شمس الدين: كل الخطط الحكومية فاشلة ولن تؤدي إلى الحد من الفقر

تعتبر لغة الارقام العنصر الحاسم في تحديد مسار اي دولة لجهة مستوى البجوحة او الفقر فيها. ولبنان الذي يضره اعصار الازمات بلا توقف، يفقد رسميا الى ارقام حاسمة تؤثر نهائيا نحو المخاطر التي يذهب اليها جراء عوامل كثيرة، ابرزها الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي، ومعضلة وجود ارقام موحدة صارت علامة لبنانية فارقة

اذا كان مستوى الدخل ربطا بالحد الادنى للاجور هو من المقاييس الاساسية في رسم صورة واضحة عن مدى رخاء او فقر اي دولة، فان لبنان انحدر بشكل دراماتيكي الى مسارات مخيفة. فمع تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار والعملات الاجنبية الاخرى من 1500 ليرة في مقابل الدولار الواحد لتقارب الثلاثين الفا، تأكل الحد الادنى للاجور بالليرة اللبنانية بما نسبته 94 في المئة. هذا التآكل اصاب كل من يتقاضى دخلا بالليرة من الرؤساء والوزراء والنواب الى الموظفين على مختلف فئاتهم ودرجاتهم.

ولأن ملف الفقر صار ضاغطا جدا على الواقع اللبناني، التقت "الامن العام" الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين الذي قدم شرحا للواقع متناولا المعالجات المطلوبة، ومشيرا الى غياب ارقام رسمية نحن في امس الحاجة اليها في السعي للحصول على الدعم والمساعدة من دول العالم.

ما هو واقع لبنان نسبة الى معيار الفقر العالمي؟  
 موضوع الفقر في لبنان مزمن وقديم، لكن في خلال السنوات العشر الاخيرة، لاسيما السنتين الاخيرتين، ارتفعت اعداد الفقراء. ففي سنة 2010، كانت تركيبة الشعب اللبناني على النحو التالي: 5% هم الاثرياء والاعنياء، 70% هي الطبقة المتوسطة و25% هي الطبقة الفقيرة منها 10% دون خط الفقر و15% فوق خط الفقر. المقصود بنسبة دون خط الفقر هو ان الاسرة ليس لديها دخل مالي يكفي لتوفير الغذاء الصحي والسليم

■ اين موقع لبنان بين الدول على مستوى الفقر؟  
 □ التدهور الحاصل في سعر صرف الليرة وارتفاع الاسعار بشكل جنوني وارتفاع نسبة البطالة، ادت خلال الاشهر الماضية الى ارتفاع نسبة الفقر الى اكثر من 55%. هذا الامر يمكن تثبيته من خلال مسحوات وفق عينات وليس من خلال مسح شامل، وهو من مسؤولية الدولة غير المعنية وغير المهتمة باجراء مسح للفقراء والعاطلين عن العمل.

■ ما هو السبب الاساسي للفقر في لبنان؟  
 □ اضافة الى العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية، فان ارتفاع نسبة الفقر في لبنان مرتبط بارتفاع نسبة البطالة التي كانت 20% وارتفعت الى 25%. 35% من الشعب اللبناني هم عاطلون عن العمل وفق التعريف القانوني الذي يقول: ان كل انسان دون سن التقاعد ولا يدرس يعتبر في سن العمل، اذا سئل اي شخص اذا كان يعمل ام

لا وقبل 15 يوما من طرح السؤال عليه كان قد استأجر سيارة وقام بعمل لمدة اسبوع يعتبر انه من العاملين. اما اذا اعتمدنا القائم بالاعمال الهشة هو عاطل عن العمل فان النسبة قد ترتفع الى اكثر من 50%، وبالتالي يصبح الحديث 600 الف عاطل عن العمل.

■ ما الذي يخفف من نسبة البطالة في ظل الوضع الصعب جدا الذي يعيشه لبنان؟  
 □ الهجرة. عندما يكون في لبنان متوسط السنوات ما قبل عام 2017 من المهاجرين هو 12 الفا في السنة، فان الرقم ارتفع عام 2018 الى 33 الفا، وفي 2019 الى 66 الفا، وفي 2020 الى 17700 الف مهاجر لبناني. هذا الرقم انخفض بسبب جائحة كورونا وسياسة الاغلاق التام او الجزئي التي اعتمدها دول العالم، ومنها لبنان حيث تم اقفال المطار مع تراجع فرص العمل في الخارج، الا ان النسبة عاودت الى الارتفاع عام 2021 مسجلة من بداية العام وحتى منتصف تشرين الثاني 77700 الف مهاجر لبناني، اي ان هناك 200 الفا لبناني هاجروا منذ 2018 الى منتصف تشرين الثاني. لولا هجرة هؤلاء لكانوا انضموا الى صفوف العاطلين عن العمل وادوا الى ازمة اجتماعية واقتصادية خطيرة.

■ ما هي الخطوات المطلوبة للحد من ارتفاع نسبة الفقر في لبنان؟  
 □ في سبيل الحد من ارتفاع نسبة الفقر في لبنان، فان الحكومة التي لم تول اهمية لمكافحة البطالة وتوفير فرص عمل، عمدت عام 2011 الى اطلاق البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا من خلال تمويل مصدره الدولة اللبنانية والبنك الدولي ودول الاتحاد



الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين.

الاوروبي، ويستفيد من هذا المشروع 15 الف اسرة عبر تقديمات مالية، و28 الف اسرة يتولى البرنامج تسديد فرق الاستشفاء والطبابة على حساب وزارة الصحة العامة او تسديد الرسوم المدرسية في المدارس الرسمية. هؤلاء يحملون بطاقة حياة، لكن بعد ارتفاع نسبة الفقر في السنتين الاخيرتين بدأت الحكومة تتحدث عن بطاقة تمويلية وغيرها، وهي حتى اليوم لم تبصر النور وربما لن تبصره قبل شهرين او اقل، واطلقت في الفترة الاخيرة بطاقة امان من خلال القرض من البنك الدولي بقيمة 246 مليون دولار الذي يشمل 150 الف اسرة لبنانية وحصل كل فرد على ما معدله 20 دولارا وفي حد اقصى 5 افراد، وكل اسرة تحصل ما معدله 125 دولار شهريا او ما يعادلها بالليرة اللبنانية وفق سعر منصة صيرفي. هذه الاموال موجودة لانها قرض من البنك الدولي.

■ لكن ماذا عن مصير البطاقة التمويلية؟  
 □ لا يوجد حتى الان تمويل لها، وهي تشمل المحتاجين الذين يبلغ عددهم نحو 400 الف نسمة. من المقرر ان يحصل كل فرد على 25 دولارا واذا كان عمر الفرد يتجاوز 65 عاما

تمويل لسنة اخرى، لذا على الحكومة ان تذهب الى الخدمات العامة التي تستهلك جزءا من الدخل. على سبيل المثال، توفير النقل المشترك هو مثابة تقديم مساعدة لكل اسرة بمبلغ مليون ليرة لبنانية او اكثر، كما ان توفير الكهرباء والصحة والتعليم يساعد في الحد من اكاليف المعيشة ويؤمن مساعدة للاسر الفقيرة على المدى البعيد بحيث لا تقتصر المساعدة بسقف زمني لا يتجاوز السنتين.

■ هل هذا يعني عقم الخطط الحكومية المعتمدة لمعالجة ازمة الفقر؟  
 □ بالتأكيد. كل الخطط الحكومية التي اعتمدت منذ العام 2011 والى يومنا الحاضر هي خطط فاشلة ولا تؤدي الى الحد من الفقر. هذه الخطط مؤقتة وستكون عاجزة عن مواجهة الفقر وتداعياته الخطيرة في حال ارتفاع النسب كما هو ظاهر جليا.

■ هل لبنان بلد فقير ام طبقي، قلة قليلة جدا تمسك بالثروة وعدد كبير معدوم؟  
 □ اذا نظرنا الى توزيع النسب على الشعب اللبناني، بحيث حافظت الطبقة الثرية والغنية على 5% من مجموع الشعب اللبناني، واذا نظرنا الى تلاشي الطبقة المتوسطة التي تراجعت من 70 الى 40% وهي مستمرة في التناقص، مع نسبة 55% من الفقراء، فان لبنان سيتحول تلقائيا الى بلد طبقي بحيث تمسك قلة قليلة بالثروة وبمقدراته

■ اين موقع لبنان في سلم الفقر عالميا؟  
 □ اذا نظرنا الى توزيع الدول وفق الحد الادنى للاجور، فان من يتصدر اللائحة هي فرنسا تليها الولايات المتحدة الاميركية، بينما يأتي لبنان الادنى عالميا اذا يأتي بعد اليمن ومالوي وفي مستوى اثيوبيا، اذ صار يبلغ الحد للاجور راهنا 26 دولارا شهريا وتأكل بما نسبته 94%، اما على مستوى درجة الفقر فان لبنان ايضا في المستوى الادنى عالميا، وتحديدا في مستوى السودان.

### الاعنياء حافظوا على النسبة ذاتها والطبقة المتوسطة تتلاشى

يحصل على 15 دولارا اضافيا اي ما مجموعه 40 دولارا. لكن الحد الاقصى للاسرة هو 126 دولارا، علما ان التمويل لم يتوفر حتى الان، وهناك حديث عن امكان اقتطاع مبلغ 80 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي لتمويل هذه البطاقة لفترة محددة.

■ هل هذه الاجراءات المتمثلة بالبطاقات التي ذكرتم هي الحل لازمة الفقر في لبنان؟  
 □ بطاقة الحياة او بطاقة الامان او البطاقة التمويلية ليست الحل لمشكلة الفقر الخطيرة، لان هذه البطاقات تؤمن تمويلا لسنة واحدة فقط، واذا لم تتوفر الحلول المستدامة او المتوسطة المدى سنعود لنفتش عن مصادر